

مشكلة بناء الدولة في مالي؛ بين الإرث الاستعماري وأزمة الهوية

The problem of nation-building in Mali: between colonial legacy and the identity crisis

د/إبراهيم بتقة (أستاذ محاضر)

جامعة الجيلالي بونعامه-خميس مليانة

البريد الإلكتروني (Email): b.betka@univ-dbkm.dz

ملخص:

تقدم الدراسة فكرة عن خلفية الصراع الحاصل في شمال دولة مالي، الذي عرفته البلاد فجر استقلالها من المستعمر الفرنسي ولا زالت تعيش تداعياته إلى اليوم، حيث يعد أحد أهم المعوقات في عملية البناء الوطني فيها، ما انعكس وزاد في تأزم رهانات تطور وازدهار التنمية في هذا البلد، الذي يعد من بين أفقر الدول الإفريقية المغلقة في منطقة غرب إفريقيا. وتأتي محاولة فهم هذا الصراع من خلال تناول الإشكالية التي تتمحور حول عوامل تعود لممارسات السياسة الاستعمارية الفرنسية في تشكيل مستعمرة السودان الفرنسي (مالي)، التي ضمت عديد الإثنيات باختلاف أعراقها ولغاتها ومن أهمها قبائل الطوارق، كانت تعيش كل واحدة منها طور النظام القبلي، المتناحرة في أحيان كثيرة على مد النفوذ والتوسع، مستقلة عن أي كيان سياسي جامع كالذي عرفته المنطقة في قرون طويلة خلت. لتظهر من جديد هذه الأفكار القبلية برحيل المستعمر -الذي كان قد كرسها- في محاولة منها لإعادة استحضار تاريخ ما قبل الاستعمار.

الكلمات المفتاحية: السودان الفرنسي، مالي، طوارق الأداغ، الاستعمار الفرنسي، موديو كايثا.

Abstract :

The present study attempts to provides an idea of the background of the conflict taking place in the northern of Mali, which is one of the main causes and important obstacle in the process of national construction in it, attempting to understand this conflict comes by dealing the problematic that revolves around factors related to the practices of French colonial policy in forming the colony of French Sudan (Mali), which included many ethnicities in different races and languages, the most important of them are the Tuareg tribes who lived through the tribal system and independent of any inclusive political entity. Otherwise, these tribal ideas reemerged with the departure of the colonizer in an attempt to recover pre-colonial history.

Key words: French Sudan, Mali, Tuareg of Adhagh, French colonial, Modibu Keita

مقدمة:

تعد دولة مالي من ضمن عديد الدول الإفريقية التي لا زالت تعاني من مشكلة بناء الدولة الوطنية، بعد أن نالت استقلالها في سنة 1960م من المستعمر الفرنسي، هذا الأخير الذي كانت تقدر مستعمراته في غرب إفريقيا وحدها بـ 12 مستعمرة، والمعروفة بمستعمرات غرب إفريقيا الفرنسية (AOF)، ولعل الإرث الاستعماري هو أحد أكبر العوائق في ذلك، لأن مالي وجدت نفسها دولة مستقلة بحدود وضعها مستعمر الأمس دون مراعاة للتركيبة الاجتماعية المبنية على تعدد القبيلة المتميزة عرقا ولونا ولغة ونمط الحياة، ولعل من أهم القبائل الكبرى فيها نجد قبائل الهاوسا التي كانت قبل الفترة الاستعمارية تتمتع الفلاحة (إقليم موبتي، وسيكاسو)، وقبائل البمبارا الماندينغ (بماكو، سيكاسو، سيغو) التي تتمتع التجارة، وقبائل الفولان التي تتمتع تربية المواشي من البقر (أكبر القبائل انتشارا)، ونجد قبائل الطوارق من البدو الرحل في أقصى الشمال (تمبكتو، كيدال، غاو) والذي يعتبر أكبر الأقاليم في الدولة أيضا.

وإذا كانت كل هذه القبائل قد تعايشت في كيان واحد مع المستعمر السابق كسياسة أمر واقع عقب الإخضاع والسيطرة التي تعرضت لها كامل منطقة غرب إفريقيا، كما ساهمت السياسة الاستعمارية في المحافظة على هذا التنوع القبلي ودعمه أكثر بغرض التحكم، إلا أن هذه القبائل وجدت نفسها في تنافر عقب الاستقلال، حيث رأت قبائل الطوارق مثلا هذا الاستقلال بمثابة خيانة لها من طرف الفرنسيين الذين خرجوا وقدموا الحكم للسود في الجنوب (المالنكي (البمبارا)، السوننكي، الهاوسا...) بحكم أنهم كانوا أقرب إليهم في تولي شؤون الإدارة (بماكو) وأكثر ميلا لتبني سياستهم سابقا، لذلك كان استقلال مالي إعلانا لتمرّد هذه القبائل التي وجدت الدعم أيضا من طرف بعض الضباط الفرنسيين المعادين لاستقلال الأفارقة عموما، والمتحمسين أيضا لمشروع الصحراء الفرنسية للبقاء في إفريقيا.

كما أن سياسة الرئيس الأول لمالي "موديبو كايّتا Modibou Kaeita" كانت قاسية جدا أيضا في قمعهم لفرض هيمنة الدولة الناشئة وفق النمط "الجاكوبيني Jacobins" الأوربي. لذلك سيعالج هذا الموضوع الإشكالية التي مفادها: "هل تعود أزمة بناء الدولة في مالي للسياسة الاستعمارية التي اتبعتها فرنسا في السابق، أم هي مشكلة هوية نتيجة تعدد الإثنيات التي لم تستطع تجاوز أفكار نمط العيش التي كانت قبل الحقبة الكولونيالية؟" ومنه سنحاول في هذه الورقة البحثية تناول جذور ومسببات الأزمة التي تعيشها دولة مالي حاليا في إقليمها الشمالي، دون الخوض في تطورات الأحداث الراهنة وتعقيدات كثيرة التي سيتم تناولها في دراسات لاحقة.

1- ظروف تشكل مستعمرة السودان الفرنسي (مالي):

عرفت مالي بحدودها المعروفة حاليا كدولة مغلقة في غرب إفريقيا عدة أسماء خلال الفترة الاستعمارية منذ سنة 1880م، والتي منها تسمية منطقة "أعالي النهر Haut-fleuve"، ثم "أعالي السنغال والنيجر Haut-Sénégal-Niger"، ثم

"السودان الفرنسي **Soudan-Français**"، وذلك في خضم التوسع الفرنسي في أقاليم غرب إفريقيا منطلقا من سان لويس **Saint-Louis** بالسنغال، هذا الاسم الأخير "السودان الفرنسي" هو الذي بقي يسم إسم الدولة إلى غاية الاستقلال أين أطلق عليها الرئيس "موديو كايثا" إسم "مالي **Mali**" تيمنا بإمبراطورية مالي الإسلامية العظيمة التي ظهرت في المنطقة خلال القرن 13 م و 14 م.

لم يتم تشكل مستعمرة "غرب إفريقيا الفرنسية AOF" بهذا الاسم إلا بعد سنة 1895 م، باستكمال التوسع الفرنسي حتى حوض نهر النيجر، وذلك باحتلال منطقة النيورو 1891، وتبكتو 1894 م، غاو وزندر 1899 م، وفي هذه السنة الأخيرة تشكل ما يعرف بـ "السودان الفرنسي" (مالي)، مشكلة من 3 مناطق بحكم عسكري: تبكتو، بوبو ديولاسو، وزندر حتى سنة 1920 م أين ستعرف الأقاليم العسكرية نظام المستعمرة بحكم مختلط. (Delafosse, 1912, p. 424)

في حين مناطق الصحراء والساحل لم تحتل إلا متأخرة (أغداس 1908 م، الأدرار 1909 م، ولاتة وتيشيت 1912 م، التبستي 1914 م) والتي بقيت جميعها تحت حكم الضباط وفرق المهارى المنتشرة في بعض المراكز. ووجب القول أن هؤلاء الضباط هم من كانوا يسرعون إستعمار هذا الجزء من منطقة الصحراء لدواع مختلفة، سواء لكسب أمجاد وترقيات، أو لزيادة منطقة نفوذ حكمهم أيضا على حساب ضباط آخرين، وكادت هذه المنافسة بين الضباط أن تؤدي بالبعض بهم إلى التصادم العنيف، كما هي الواقعة التي تعرض لها الجنرال لايرين *Laperrine* في محاولاته التوسع نحو الجنوب أكثر، عقب معركة "تيت 1902 م (تمغاست)" وإخضاعه لطوارق "كال أهقار" القوية وحادثة التصادم بينه وبين أحد ضباط مستعمرة غرب إفريقيا الفرنسية AOF النقيب "تيفينو **Théveniaut**" في المكان المسمى "تيميالوين **Timiawine**" في سنة 1904 م، والتي نتج عنها تحديد

الحدود بين المستعمرتين (الجزائر و AOF) في سنة 1909م. (Niéger, 1968, pp. 3-8)

تجدر الإشارة أن أهم عائق كان يحول دون سرعة استعمار الفرنسيين للسودان الفرنسي وكامل الصحراء الوسطى عموماً، هي مقاومة قبائل الطوارق التي كانت منتشرة في كامل الإقليم، فعلى الرغم من تشتت قبائلها في وحدات وسلطنات مختلفة إلا أنها كانت صاحبة الغلبة والنفوذ القوي على كامل شعوب المنطقة لقرون طويلة في الزمن، ففي الأراضي التي تشكلت منها مستعمرة السودان الفرنسي (مالي) كان هناك فرعان لقبائل الطوارق، الفرع الجنوبي ممثلاً في طوارق "الإيوليمدن بفرعيها" **كال دينيك Kel Dinik** و"كال أتارام Kel Ataram" المسيطرة على منطقة ثنية نهر النيجر، والفرع الشمالي ممثلاً بطوارق "كال أداغ" المسيطرة على مناطق منكا وكيدال وكامل إقليم الأزواغ (الأزواد) شمالاً.

ولم يكن من السهل على الفرنسيين أن يسيطروا سلطتهم على هذه القبائل من الطوارق وطال أمد إخضاعهم لهم، لأنها تعددت تمرداتهم واشتعلت الحرب بينهم أيضاً، فطوارق "كال دينيك" الفرع الشرقي للإيوليمدن بزعامة الأمنوكال "محمد أق الكماتي" الذي كان معادياً للفرنسيين ولم يحتك أبداً بهم حتى توفي سنة 1903م بأفوكادا بإن غال، وحتى أنه لما أمضى إتفاقية الخضوع مع الفرنسيين في سنة 1901م نابه في الإمضاء عليها أحد حداديه المدعو "باديدن". في حين طوارق "كال أتارام" الفرع الغربي للإيوليمدن كان يتزعمها الأمنوكال "ماديدو Madidou"، الذي توفي في سنة 1899م وخلفه لاواي آغ أنابار Laway Ag Annabar الذي أبعد عن الحكم لتخاذله في مجابهة الفرنسيين والخضوع لهم لكبر سنه، وعوض بان أخته الأمنوكال الشاب "فيهرون أغ الإنسار Fihrun Ag El Insar" الذي كان معادياً بشدة للفرنسيين، وهو ما دعى الفرنسيين لدعم قبائل الكنتة وزعيمهم "حموادي" في حروبهم التقليدية ضد طوارق الإيوليمدن (Salifou, 1973, p. 179)، لكن "فيهرون" قام بالحرب ضد

الفرنسيين في سنة 1916م، إلا أنه هزم وفقد طوارق كال أثارام العديد من محاربيهم وأهاليهم التي تجاوزت الألف. (Fuglestad, 1983, p. 94)

حالة التشنج والصراع هذه لم يعرفها طوارق "كال أداغ" في أقصى الشمال، والتي كان يتزعمها "إلي أقي خمادين" الأمنوكال من سنة 1880م إلى غاية سنة 1912م أين سيخلفه ابنه الأمنوكال "الطاهر أقي إلي" إلى غاية وفاته في سنة 1962م، وهذا بحكم أنهم قدموا عقد خضوعهم للسلطات الفرنسية في تمبكتو في سنة 1904م، امتثالا لخضوع طوارق "كال أهقار" القوية للفرنسيين في "عين صالح" سنة 1904م عقب هزيمتهم المدوية في معركة "تيت" في سنة 1902م، وأيضا بحكم أن طوارق "كال أداغ" كانوا أقرب في احتكاكهم ومعاملاتهم لطوارق "كال أهقار" أكثر منهم لطوارق الإيولمدن، بل أنهم كانوا يفضلون تقديم عقد خضوعهم للفرنسيين في "عين صالح" وليس في "تمبكتو" وبالأخص قبائل "الإيفوغاس"، لكنه رفض طلبهم نتيجة ضغط ضباط وحاكم مستعمرة غرب إفريقيا الفرنسية AOF، (Laperrine, 1905, pp. 37–63) لذلك لم يدخل طوارق "كال أداغ" في صراع أو حروب ضد الفرنسيين، كما ساعد موقعها الجغرافي وضعف وفقر مناطق إقليمها إقتصاديا أن بقيت بعيدة عن تدخل الإدارة الاستعمارية في شؤونهم.

لقد سعت الإدارة الاستعمارية إلى تفكيك السلطة السياسية لدى هؤلاء الطوارق المعاندين، التي كانت تتبنى نظاما اجتماعيا طبقيا تمثل فيه طبقة الأشراف المحاربين أعلى الهرم والمحتكرة للسلطة (الأمنوكال)، وذلك من خلال التدخل في تعيين الأمنوكال في كثير من المرات، كما حدث عند طوارق "كال دينيك" التي كانت قريبة من حكم الفرنسيين في الجنوب، فعلى إثر وفاة الأمنوكال "محمد أقي الكماتي" ترشحت شخصيتان لخلافته، "إخزي أقي النفراوي" و"إسماعيل أقي لاسو"، فعينت السلطات الفرنسية (المقدم ثوال Noel) هذا الأخير، رغم تعيين مجلس القبائل (أميني *ameni*) لإخزي، مما فتح باب المواجهة مع "إخزي" ونشب الصراع بين القبائل المنقسمة في مناصرة كل واحد منهما. وتدخلت أيضا في تعيين أمنوكال طوارق "كال أثارام"، فعلى إثر هزيمة الأمنوكال "فيهرون" في حربه سنة

1916م عينت السلطات الفرنسية "أكوراكور آغ كاري **Akorakor Ag Kari kari**" على رأس كال أثارام خلفا لخاله فيهرن، والذي قدم خضوعه للفرنسيين في سبتمبر 1916م في "غاو" مع قبوله دفع ضريبة غالية جدا أيضا تعويضا على خسائر الحرب. (Nicolas, 1950, p. 89)

وذهبت السلطات الفرنسية أبعد من ذلك أيضا لما أنهت منصب الأمنوكال عند طوارق الإيويلمدن بفرعيها في سنة 1918م بعد فشل ثورة الطوارق الكبرى التي قامت في سنة 1917م، لتقيم نضام رؤساء المجموعات (المقاطعات). في 5 مجموعات فقط في البداية بين المرابطين (وأهمها كال إغلل **Kel Eghlal**) والأشراف وبث الصراع بينها، لتصل إلى 9 مجموعات في مطلع الاستقلال، وأبقت الحكم العسكري في مناطقهم حتى سنة 1930م، الأمر الذي لم يكن موجودا في المناطق الجنوبية للرعايا السود أين كان الأمر يسير بسلاسة للسلطات الفرنسية والإدارة الاستعمارية بحكم مدني.

2-الحركة الوطنية في مالي والطريق نحو الاستقلال:

يمكن القول أن الحركة الوطنية في "السودان الفرنسي" (مالي) ظهر متأخرا، وذلك إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية أين بدأ الساسة الماليون في تأسيس أولى الأحزاب السياسية، لما أذنت لهم السلطة الفرنسية بذلك مجازاة لهم عقب مشاركتهم معها في الحرب، على الرغم من نشاط بعض القادة السياسيين خلال فترة الحرب سواء من خلال العمل النقابي أو الجمعي مثل ما هو عليه الحال لنشاط وأعمال "فيلي دابو سيسوكو **Fily Dabo Sissoko**" وصديقه "مامادو كوناتي **Mamadou Konaté**" وغيرهم منذ سنة 1944م، الذين كانوا ينادون بتحسين ظروف الأفارقة بشكل عام والماليين بشكل خاص، والتي لم ترق للمطالبة بنيل الاستقلال وإنما بضمنان الحقوق السياسية للأفارقة في كامل المستعمرات الفرنسية بغرب إفريقيا (AOF) (Diarrah, 1990, pp. 15-16)

كما وجد الساسة الماليون ضالتهم وتقاطعت أفكارهم مع أفكار الإدارة الفرنسية عقب مؤتمر برازافيل *Brazzaville* (30 جانفي-08 فيفري 1944م)، التي كانت تخشى ضياع مستعمراتها في إفريقيا كرد فعل من الألمان الذين سيطروا على العاصمة باريس، لما أضاعوا مستعمراتهم السابقة في إفريقيا (ناميبيا، طنجانيقا، الطوغو، الكاميرون) لما هزموا في الحرب العالمية الأولى (مؤتمر فرساي 1919م)، لذلك رأى الفرنسيون ضرورة التقرب من الأفارقة وإشراك النخبة منهم في تسيير شؤون مستعمراتهم في غرب إفريقيا، لذلك وفق هذا الطرح تم إجراء أولى الانتخابات في "السودان الفرنسي" (مالي) في شهر أكتوبر 1945م، والتي أسفرت عن انتخاب "فيلي دابو سيسوكو" لعضوية الجمعية التأسيسية، وخسرت الرهان شخصيات أخرى مثل "موديو كايثا" و"مامادو كوناتي"، (Diarrah, 1990, p. 16) هذه الهيئة الجديدة التي كانت وراء وضع أولى لبنات دستور 27 أكتوبر 1946م، ثم أشرفت على انتخابات ممثلي الشعب للمجلس الوطني في يوم 10 نوفمبر 1946م.

3- الحياة السياسية قبيل الاستقلال وتشكل النخبة الحاكمة:

لقد كان من بين نتائج الحرب العالمية الثانية هو تبلور الوعي والفكر السياسي لدى الأفارقة عموماً، وخاصة تلك الشخصيات التي درست في الخارج واحتكت برجال الفكر والسياسة والنقائيين في أوروبا بشكل عام، حيث كان لها نشاط ضمن الملتقيات التي كانت تعقدها الجامعة الإفريقية في عديد الدول الأوروبية من أجل الدفاع عن حقوق الأفارقة السود في مستعمرات إفريقيا، مما زاد في لحمية وتقارب رجال الفكر والسياسة الأفارقة بشكل عام لنقل النشاط داخل بلدانهم الأصلية في إفريقيا وخاصة بعد مؤتمر الجامعة الإفريقية بمدينة مانشستر البريطانية في عام 1945م، حيث أقر فيه السود الأفارقة بضرورة إنشاء حزب جامع من أجل توحيد النشاط في مستعمرات غرب إفريقيا الفرنسية الإثنى عشر (AOF)، والذي تجسد باجتماع بماكو أين عقد القادة والساسة الأفارقة المجلس التأسيسي للحزب الجهوي المسمى "التجمع الديمقراطي الإفريقي RDA" في الفترة الممتدة بين 18-21

أكتوبر 1946م، برئاسة السياسي "فليكس هفوت بوانيي - *Felix Houphouët-Boigny*" من ساحل العاج، والذي سيعبر عن مطالب واهتمامات شعوب مستعمرات غرب إفريقيا الفرنسية (*AOF*)، ليتأسس على إثره "الاتحاد السوداني" كفرع للحزب الديمقراطي الإفريقي *US-RDA* في يوم 22 أكتوبر 1946م. (*Diarrah, 1990, p. 16*)

وتجدر الإشارة أنه قبل تأسيس فرع مالي للحزب الديمقراطي الإفريقي هذا، كانت الحياة السياسية في "السودان الفرنسي" (مالي) مكونة من بعض الأحزاب الناشطة مثل "الحزب التقدمي السوداني *P.S.P.*" الذي يتزعمه "فيلي دابو سيسوكو"، وحزب "الكتلة الديمقراطية السوداني *B.D.S.*" لصاحبه "مامادو كوناتي"، و"الحزب الديمقراطي السوداني *P.D.S.*" الذي كان وراءه كل من "بيار مورلي *Pierre Morlet*"، وموديو كايثا". مع أن معظم هذه الأحزاب نشأت في مطلع سنة 1946م، كان أولها "الحزب الديمقراطي السوداني *P.D.S.*" المقرب من الحزب الشيوعي، حيث أسس يوم 7 جانفي، ثم تبعه حزب "الكتلة الديمقراطية السوداني *BDS*" المقرب هو الآخر من "الحزب الشيوعي الفرنسي *PCF*" يوم 26 جانفي، في حين تم تأسيس "الحزب التقدمي السوداني *PSP*" يوم 13 فيفري، الذي كان يحوز قاعدة شعبية مهمة خاصة من سكان الأرياف والبقاوي مكنته من أن يفتح أكثر من 30 لجنة شعبية في ظرف أشهر قليلة من تأسيسه، وهو ما يعكس التوجه الاجتماعي الذي طبع أفراد المناضلين الذين ينتمون في معظمهم لقطاع التعليم، في حين هناك من يراه أنه صنعة الإدارة الفرنسية التي قربته منها أكثر، كما أن هذا الحزب ضم في صفوفه الكثير من رؤساء المقاطعات والدوائر أيضا ويتقدمهم في ذلك رئيس الحزب نفسه "فيلي دابو سيسوكو" الذي كان رئيس مقاطعة أيضا بعدما كان معلما، كما أن معظم رؤساء المقاطعات كانوا يشتغلون بالتعليم، ومع أن حزب "التجمع الديمقراطي الإفريقي *RDA*" كان يسمى حزب المعلمين أيضا، لأن معظم قاداته ومسؤوليه في كامل غرب إفريقيا الفرنسية (*AOF*) كلهم خريجي مدرسة "ويليام بونتي *William Ponty*"

بداكار، ولكن الأمر يتعلق بالمحافظة على المنصب الإداري لرؤساء المقاطعات هؤلاء وبالتالي إبقاء حالة القرب من السلطة الفرنسية دائما. (Jézéquel, 2005, p. 526)

شكلت هذه القاعدة الحزبية السياسية الأولية نواة لتشكيل فرع الحزب الجهوي في "السودان الفرنسي" (مالي) *US-RDA* الذي أسس من قاعدة حزبين سياسيين إنصهرا فيه هما حزب "الكتلة الديمقراطية السودانية" *BDS* لصاحبه "مامادو كوناتي"، و "الحزب الديمقراطي السوداني" *PDS* لكل من "بيار مورلي، وموديو كايتا"، وترأس الحزب الجديد "مامادو كوناتي" المقرب من الاشتراكيين، (Boilley, 1994, p. 273) في حين عُيّن "موديو كايتا" أمينا عاما له، والذي سجن لبعض الوقت في السنة نفسها من طرف السلطات الفرنسية لما رآته معاديا لها، واتهمته بحمل أفكار شيوعية تحريضية كالمناداة بالاستقلال، في حين لم يشارك الحزب التقدمي فيه *P.S.P.*، وهو ما جعل الحياة السياسية في "السودان الفرنسي" (مالي) تسير بكتلتين سياسيتين متعارضتين بين *US-RDA* و *PSP* رغم أنهما يشتركان في التوجه اليساري، لكن الأمر يتعلق بالقيادة والزعامة السياسية في البلاد. (Lange, 1999)

وكان من الطبيعي أيضا أن تقف الإدارة الاستعمارية الفرنسية لصالح الحزب التقدمي المقرب إليها، الأمر الذي جعله يحوز الأغلبية دائما في معظم الانتخابات حتى سنة 1956م، إذ لم يكن هناك ولا ممثل عن حزب *RDA* في مجالس الجمهورية الأربعة، لا في عضوية المجلس العام المنتخب في جانفي 1947م، ولا في عضوية المجلس الوطني في 17 جوان 1951م، ولا في عضوية المجلس الإقليمي (تسمية جديدة للمجلس العام) في 30 مارس 1952م، كل هذه الاستحقاقات كانت لصالح الحزب التقدمي *PSP*، ولم يكن لحزب "الاتحاد السوداني" *US-RDA* إلا مقعد وحيد هو لصالح رئيس الحزب "مامادو كوناتي" فقط، وانتظر هذا الحزب حتى الانتخابات التشريعية في 2 جانفي 1956م ليحصل على مقعد ثاني كان لـ "موديو كايتا"، هذا الأخير الذي سيقود رئاسة الحزب عقب وفاة "مامادو كوناتي" في يوم 11 ماي 1956م، والذي عوض بممثل آخر عن حزب

RDA. لذلك كانت الغلبة دائما لصالح الحزب التقدمي *PSP*. (Diarrah, 1990, pp. 17-18)

وإذا كان حزب "الاتحاد السوداني *US-RDA*" تحت رحمة الإدارة الاستعمارية وضغوطها عليه ضد النجاح، فالأمر كان مختلفا على الصعيد الفردي لمناضليه الذين فرضوا أنفسهم في عديد الاستحقاقات ولعل أهمها كانت شخصية "موديو كايثا"، الذي كان يحرز نجاحات شخصية من خلال تسجيل مشاركاته في الاستحقاقات الانتخابية لتمثيل "السودان الفرنسي" (مالي) في المجلس الأعلى للاتحاد الفرنسي (*AOF*)، حيث انتخب لمرتين في انتخابات سنة 1948م وسنة 1953م مستشارا عاما عن السودان الفرنسي (مالي) عن الدائرة الانتخابية لبماكو، مكنته من فرض نفسه في الساحة السياسية محليا وجهويا، فنجده يتأخر المجلس البلدي لبماكو في 26 نوفمبر 1956م، كما انتخب ممثلا برلمانيا في التجمع الوطني الفرنسي وعين نائبا للرئيس، وعين لمرتين وزيرا للدولة في حكومات الجمهورية الرابعة الفرنسية¹.

4- قانون الإطار والتحول نحو الحكم الذاتي:

1 - النجاحات التي حققها "موديو كايثا" وحزبه "الاتحاد السوداني *US-RDA*"، كانت نتيجة جهود طويلة قادها الرجل وأصدقائه في كسب الجماهير الشعبية والدفاع عن قضاياها من خلال النقابات العمالية والجمعيات التي ينشط بها، فأجور العمال تحسنت من خلال التصويت على قانون "الأمين غاي *Lamine Guèye*" في 30 جوان 1950م الذي طالب بالمساواة بين العمال الأفارقة والفرنسيين، والذي نتج عنه بعدها أيضا قانون 12 ديسمبر 1952م بإلغاء أعمال الصخرة، كما زادت هذه الأحزاب والنقابات الضغط على الإدارة الفرنسية بتحقيق مبادئ العدالة والمساواة، والتي وصلت إلى دخول عمال السكك الحديدية لخط "داكار-النيجر" في إضراب استمر لأكثر من 7 أشهر (أكتوبر 1947-مارس 1948م)، والذي أصبح حدثا محظورا في نضال الأفارقة. أنظر للمزيد: **Cheick Oumar**

Diarrah : Op. Cit., p. 18-19

عرفت المستعمرات الفرنسية لغرب إفريقيا والتي منها السودان الفرنسي (مالي) قفزة نوعية في تولي الأفارقة أنفسهم لتسيير شؤون بلادهم ولو بشكل منقوص، وذلك من خلال الفرصة التي أتاحتها السلطة الفرنسية وفق ما أطلق عليه بـ "قانون الإطار *Loi cadre*" الصادر يوم 23 جوان 1956م، الذي سنه الوزير الفرنسي لما وراء البحار السيد "غاستون دوفير *Gaston Defferre*" بمعية رئيس حزب "الإتحاد الديمقراطي الإفريقي *RDA*" السيد "فليكس هفوت بواني *F. Houphouët-Boigny*" الذي كان يرأس بلدية "أبيدجان" وسيكون أول رئيس لدولة ساحل العاج.

وبموجب هذا القانون سيعرف السودان الفرنسي وباقي مستعمرات غرب إفريقيا الفرنسية إصلاحات سياسية تمكن الأفارقة من المشاركة في دواليب الإدارة والحكم شيئا فشيئا، وأصبحت تسمى كل مستعمرة بالإقليم (*Territoire*)، الذي يتوجب عليها انتخاب مجلس الإقليم المعتبر برلمان محلي، ينتخب منهم 5 برلمانيين للمجلس الكبير، وكل مجلس حكومة يرأسه رئيس الإقليم يعين من طرف الحكومة الفرنسية، وعلى الرغم من أن صلاحيات وقرارات مجالس الأقاليم هذه يمكن أن ترد للمجلس الوطني بالعاصمة باريس إذا أثبتت هذه المجالس عدم كفاءتها وأهليتها، كما يمكن أن تعطل قرارات مجلس الحكومة بمجرد اعتراض بسيط من الوزير الفرنسي لما وراء البحار، إلا أن الأفارقة رأوا فيه تطورا ملحوظا بزيادة نسبة تمثيلهم في هذه المجالس، وبالتالي القدرة على التعبير عن آرائهم وأحاسيسهم أكثر، وأجري الاقتراع العام يوم 31 مارس 1957م وأسفر عن فوز ساحق لحزب "الاتحاد السوداني *US-RDA*" الذي يقوده "موديو كايثا" هذه المرة، والذي أحرز 57 مقعدا في المجلس الإقليمي، في حين لم يحصل الحزب التقدمي *PSP* إلا على 06 مقاعد فقط، والذي كان من قبل دائما ما يلقي دعم الإدارة الفرنسية، ومن تلك اللحظة أصبح حزب "الاتحاد السوداني *US-RDA*" هو حزب الاستقلال وممثل آمال وطموحات الأهالي الأفارقة. (Boilley, 1994, p. 278) (Diarrah, 1990)

ساهم هذا النجاح في أن جعل من "موديو كايثا" الرجل السياسي الأول في "السودان الفرنسي" (مالي) والمعبر الحقيقي عن آمال وطموحات الشعب في الاستحقاقات القادمة، كما انتخب بعدها ليكون رئيسا للمجلس الأعلى لغرب إفريقيا الفرنسية *A.O.F.*، لذلك غاب عن تشكيلة مجلس الحكومة الأول "للسودان الفرنسي" الذي تم اختياره من أعضاء مجلس الإقليم، والذي اجتمع يوم 21 ماي 1957م برئاسة "جون ماري كوني *Jean-Marie Koné*". (Boilley, 1994, pp. 278-280) هذه النجاحات جعلت السلطات الفرنسية تتقرب إليه أكثر، حيث تم تعيينه وزيرا للدولة لفرنسا فيما وراء البحار في عهد حكومة "موريس بورجاس-مونوري *Bourges-Maunoury M.*" منذ 17 جوان إلى 6 نوفمبر 1957م، ثم عين مجددا وزيرا لدى رئاسة المجلس (الفرنسي) في حكومة "فليكس غايار *Félix Gaillard*" من 18 نوفمبر 1957م إلى غاية 14 ماي 1958م.

5-إرهاصات الاستقلال وبداية التشنج الإثني:

لقد كان سكان الشمال من الطوارق وعرب الكنتة بعيدين عن كل هذه الأحداث السياسية التي كانت تعج بها الحياة السياسية في العاصمة بماكو وما جاورها من المدن الكبرى في الجنوب، التي يسيطر عليها قبائل المالنكي (البمبارة) والهاوسا، وبالتالي فقد كانوا بعيدين عن فهم الأحداث السياسية التي أصبحت تجري بسرعة بين السلطة الاستعمارية الفرنسية والسياسيين الماليين في نقل السلطة بين الطرفين، ويعود مرد هذا الغياب في إيجاد ممثلين لسكان الشمال في جميع الاستحقاقات الانتخابية السابقة أو شغل مناصب إدارية وسياسية، لطبيعة نمط الحياة التي كانت تعيشها قبائل الطوارق أو قبائل الكنتة العربية من البداوة والترحال في أقاليم شاسعة في الشمال في منطقتي الأداغ والأزواغ (كيدال، غاو، تمبكتو...) من جهة، ومن جهة ثانية لرفض هذه القبائل جملة كل محاولات الفرنسيين لإدخالهم في السياسة الاستعمارية المتبعة لتنظيم وضبط الرعايا بغرض إحتوائهم، كرفض المدرسة الفرنسية سواء في المدن أو حتى التي فتحت للرحل، ورفض اللغة الفرنسية كلغة تعلم

وإدارة وبالتالي الاكتفاء باللغة العربية ولهجة التاماشاغ كلغة تواصل وتجارة بينهم، في محاولة منهم دائما ترك مسافة أمان بينهم وبين المستعمر الكافر.

فحتى إلى الخمسينات لما تخرج أحد تلامذة طوارق الأداغ المدعو "أمبايري Ambeyri" حينها فقط أدرك الطوارق أهمية المدرسة، التي كانوا يعتبرونها سابقا مكانا لتنصير أولادهم وبيعدهم عنها، (Boilley, 1994, p. 284) حتى أن الضباط الفرنسيين كانوا يتعلمون لغة الطوارق "التاماشاغ" ليسهل عليهم التواصل معهم مثل ما يذكر الضابط "جون كلوزال J. Clauzel" الذي عمل معهم لمدة زادت عن ربع قرن، حيث في عهده فقط عرف طوارق الأداغ دخول الأحزاب في المنطقة بحكم أنه رئيس منطقة كيدال، دائرة غاو (من 1948-1953 م ثم من 1956-1958 م)، لكنهم لم يكونوا يهتموا بالسياسة، وحتى دعاوى القول بقرب رحيل الفرنسيين، كانت تقابل بالاستهزاء والازدراء ويضحكون على من ذهب لينتخب. (Clauzel, 1989)

سيؤثر هذا الغياب عن الممارسة السياسية في مصير هذا الجزء الكبير من شعب مالي الذي يقطن النصف الشمالي للبلاد، فتبعاً للإصلاحات السياسية التي جاء بها "قانون الإطار" الذي تم بموجبه منح حرية أكثر للأفارقة في تسيير أقاليمهم في مستعمرات غرب إفريقيا الفرنسية (AOF)، ظهرت إلى الوجود فكرة جديدة على عهد الرئيس الفرنسي "شارل دوغول Charles de Gaulle" الذي اقترح بموجة حركة التحرر في العالم، لذلك أطلق مشروع الحكم الذاتي ضمن البقاء في المجموعة الفرنسية (La Communauté Française)، وتم تنظيم استفتاء حوله في يوم 28 سبتمبر 1958م أفضى بموجبه بقاء السودان الفرنسي ضمن المجموعة الفرنسية (La Communauté)، وبعدها بشهر اجتمع مجلس الإقليم في يوم 24 نوفمبر 1958م في لقاء استثنائي وأعلن بالإجماع على ميلاد الجمهورية السودانية، كدولة عضو في المجموعة الفرنسية، برئاسة "موديبو كايتا". (Camara, 2003, p. 12)

هذه الخطوة رآها سكان الجزء الشمالي للبلاد (من الطوارق وعرب الكنتة) بمثابة خيانة تمت بين السلطة الفرنسية وسلطة سكان الجنوب الزنوج (المالنكي والهاوسا)، لأنه لم يتم استشارتهم في موضوع نقل السلطة بين الطرفين، (Henri Guillaume, 1990, p. 139) والتي لم يكن لهم حظ فيها لا في الأمس ولا اليوم، وبدأت تظهر دعاوى للانفصال بين الشمال والجنوب، مع أن الأمر كانت له إرهابات سابقة لما تقاطعت أفكار الطوارق الذين أحسوا بالظلم والتهميش مع أطماع وطموحات الضباط الفرنسيين، أنصار مشروع "المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية OCRS"، الذي ظهر مطلع سنة 1957م بغرض الاحتفاظ بالصحراء الكبرى فرنسية باقتطاع صحاري كل من (الجزائر، موريتانيا، السودان الفرنسي (مالي)، النيجر، التشاد)، وفق ما يعرف بـ "إفريقيا الصحراوية الفرنسية"، وأنشئت لهذا الغرض وزارة للصحراء في الحكومة الفرنسية بتاريخ 13 جوان 1957م ترأسها "ماكس لوجون Max Lejeune" الذي شغل بحكم منصبه "المفوض العام لهذه المنظمة OCRS". (Boilley, 1994, p. 284).

لذلك وجد ضباط فرق المهاريست الفرنسيين الذين يشغلون مراكز الشمال (أغداس، غاو، تمبكتو، كيدال، غوندام) فرصة لتحريض الطوارق ضد إدارة السلطة المركزية في الجنوب، الذين لم يُسمع لصوتهم لغياب من يمثلهم في عديد المجالس المنتخبة، لذلك قام هؤلاء بتقديم عريضة أولى للسلطة الفرنسية بتاريخ 30 أكتوبر 1957م، بهدف إنشاء فصل فعلي بين الأقاليم السودانية والأقاليم الصحراوية، وأعيد تجديد إرسال هذه العريضة مرة ثانية بتاريخ 30 ماي 1958م من طرف قاضي تمبكتو "محمد محمود ولد الشيخ" القاضي الرسمي لأهل أراوان arawan الذي تم إيقافه في جانفي 1960م².

2 - كان قد اقترح الانضمام للنيجر أو موريتانيا مؤقتا، هذه الأخيرة التي رحبت بالفكرة سريعا في رسالة رد من طرف "يعقوب ولد بومديانة" عضو المجلس الإقليمي الموريتاني ملحق لدى الرئاسة إلى "محمد محمود" بتاريخ 03 أبريل 1958م. أنظر للمزيد: Boilley P. : 1990, p. 288

أما العريضة الثانية فتقدم بها رؤساء القبائل وأشرف وتجار منطقة ثنية نهر النيجر (تمبكتو، غاو *Gao*، غوندام *Goundam*) عقب اجتماعهم في الأير *Air* وجهوها للرئيس الفرنسي "شارل دوغول" أمضى عليها أكثر من 300 شخصية (شيخ قبيلة، أشرف، وجهاء) من العرب والطوارق والصنغاي للمنطقة، معبرة عن رفضهم دمجهم مع أي نظام مستقل ذاتي أو فدرالي سواء لإفريقيا السوداء أو لإفريقيا الشمالية، وبأن مصالحهم لن تُحقق مع حكم أغلبية سوداء تقوم على الإثنية، مفضلين بذلك بقائهم فرنسيين مسلمين، وطالبوا بالفصل السياسي والإداري من "السودان الفرنسي" بغرض دمج بلادهم ومنطقة ثنية نهر النيجر ضمن "الصحراء الفرنسية" التي ينتمون إليها تاريخيا وإثنيا حسبهم. (Boilley, 1994, p. 289)

كل هذه العرائض كان وراءها الضباط الفرنسيون المعروفون "بالصحراويين *Les Sahariens*"، الذين لا يريدون أن تتخلى فرنسا عن الصحراء³، فزادوا في دعم تحريض

3 تأسست جمعية "أصدقاء الصحراء *Amis du Sahara*" بالجزائر منذ أبريل 1927م، بدعم من الوالي العام للجزائر "موريس فيولات *Viollette M.* وزوجته، وبرئاسة مدير ديوانه الجنرال "أوكتاف ماينيي *Meynier O.* افتتحت رالي السيارات البحر المتوسط-النيجر منذ سنة 1930م عبر الأهقار وصحراء التنزروفت بعدد 60 سيارة، بهدف التعريف بالصحراء، وكانت تصدر نشريتها الدورية باسم مجلة "أورافريك *EurAfrique*" مجلة فصلية، صدر عددها الأول في أبريل 1951م لدعم السياحة في إفريقيا عن طريق المساهمة في تنفيذ مشروع "رالي السيارات من البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة الكاب *Rallye auto Méditerranée-le Cap*" رفقة الجمعية الدولية لنوادي السيارات المعترف بها (*A.I.A.C.R.*)، تجسيدا لقرارات المؤتمرات الإفريقية لـ "التحالف الدولي للسياحة *A.I.T.*" (الأول بالكونغو البلجيكي 1938م، والثاني بالجزائر 1947م، والثالث بنيريوي 1949م)، وذلك من خلال "تجميع ونشر كل المعلومات المهمة لتنفيذ السفر في الصحراء والعاير للصحراء"، وساهمت في إنجاح 5 راليات من الجزائر إلى الرأس منذ سنة 1951م، والتي كانت تنظم كل سنتين بعدها، لتتوقف سنة 1961م للأحداث التي عرفت بها بعض الدول خاصة في الكونغو-ليوبولد فيل. أنظر للمزيد: *Meynier O. (Général): «Manifeste pour la Revue générale d'action Africaine*

الأهالي، حيث قام أحد أشرف الكنتة (أهل أراوان) التاجر بمدينة غاو *Gao* المدعو "حبيب الوافي" بتأسيس "الجمعية العربية-البربرية للتضامن والمساعدة المتبادلة" في سنة 1958م، تزامنا مع تأسيس "بويافي ولد عابدين" *Bouyaghi* "حزب النهضة الوطنية الموريتانية"، الذي كان له صدى في أوساط التجار العرب في غاو وتمبكتو. (Boilley, 1994, p. 301)

لم تكن هذه الحركات المشبوهة لتمر دون أن تعلم بها السلطة المركزية في بماكو، لذلك نبه وحذر الرئيس "موديو كايثا" من هذه المخططات التي يقف وراءها الضباط الفرنسيون في مشروع "الصحراء الفرنسية" *OCRS*، واستغلها لحشد الناس حوله وتأليب الشعب ضدها وبأن فرنسا تريد أن تحتفظ بمقدرات الشعب السوداني (مالي) في الصحراء، وهي من تقف وراء دعوات الانفصال والتمرد، ففي زيارته لتمبكتو في عام 1958م صرح بأن: "المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية *OCRS* لن تكون يوما تنظيما سياسيا، ولا حتى مجموعة اقتصادية تكون الدول المطلة على النهر مساهمة فيها، وكل المؤامرات التي تريد أن تقتطع جزءا من إقليم السودان في الصحراء ستفشل، وسيتم مقاضاة كل المروجين لها". (Boilley, 1994, p. 306) لقد سعى بعض وجهاء الطوارق من أجل دعم فكرة فصل الأراضي الصحراوية عن السودان (مالي) للبحث عن الدعم في دول الجوار، كما هو الحال مع نشاط "محمد علي أق الطاهر" من قبيلة "كال إنتصار" الذي قام بجولة في شهر سبتمبر 1959م لدولة العربية السعودية وليبيا، وتم اعتباره في هذه الأخيرة خاصة

EURAFRIQUE», EurAfrique, N°1, avril 1951, pp. 6-12 ; Nabal N. : «Rappel», EurAfrique, N°32, avril 1963, pp. 3-8 ; Nabal A. : "L'Association des Amis du Sahara", Le Saharien, N° 37, 1964, pp. 1-3

كرجل دولة، كما ترأس عدة مرات مع رئيس "حزب الإستقلال" المغربي "علال الفاسي"، بغرض إقناع الملك بإقامة "المغرب الكبير" بتحرير المناطق الصحراوية المغتصبة⁴.

6- مشاكل ضرب الوحدة الوطنية صبيحة استقلال مالي:

بعد إعلان ميلاد الجمهورية السودانية في نوفمبر 1958م، شرعت الإدارة الفرنسية منذ سنة 1959م في سحب موظفيها الفرنسيين من الإدارات وتعويضهم بإداريين أفارقة ماليين تدريجياً، إلا أن صدمة الاستقلال هذه أذهلت سكان الشمال من طوارق كال آداغ الذين وجدوا أنفسهم مغيبين عن سلم هرم الدولة الناشئة الجديدة ومسؤولياتها، إذ كانوا هم آخر من يعلم بهذه التطورات السياسية الحاصلة في الجنوب، ورأوا أن نقل السلطة من الفرنسيين إلى الماليين الزنوج تم بسرعة مريبة. وكان بتاريخ 20 جويلية 1960م أن وصل "موديو كايثا" إلى رئاسة حكومة "فيدرالية مالي" التي كانت تضم إتحاد السودان الفرنسي والسنغال، لكنه بعد تفكك هذا الاتحاد في 20 سبتمبر 1960م، نادى "موديو كايثا" باستقلال السودان الفرنسي تماماً عن فرنسا وأطلق إسم جمهورية مالي الذي تولى رئاستها بعدها. (Diarrah, 1990, p. 20)

كان ذلك في مؤتمر استثنائي للحزب "الاتحاد السوداني *US-RDA*" بتاريخ 22 سبتمبر 1960م، نادى خلالها بأن يتجند كل الشعب في النهوض بجمهورية مالي الجديدة ووحدة الدول الإفريقية بعدها، (Lecocq, 2003) وبعد تأسيس الجيش الوطني المالي في 01 أكتوبر 1960م، طلبت السلطة الجديدة بتاريخ 20 جانفي 1961م رسمياً

4 - يعتبر "محمد علي أق الطاهر" أول من نادى بالاستقلال الذاتي في أوساط طوارق مالي في نهاية الخمسينات، والمحرض الأول على هذا الأمر داخليا وخارجيا محاولا كسب الدعم من الدول المساندة لمسعاه، وأمام فشل مشروعه استقر بعدها بالمغرب كلاجئ في سنة 1960م. أنظر للمزيد: Rachid Bellil : **Mutation Touarègues (Kel Ahaggar et Kel Adagh)**. Ed. CNRPAH, Alger, 2008, p. 91

من فرنسا إجلاء قواتها العسكرية من مختلف القواعد المتوزعة في البلاد، وتم الأمر بسرعة حتى أن القاعدة العسكرية الجوية في الشمال بمنطقة "تيساليت" *Tessalit* " بالآداغ أعيدت للسلطة المالية وصعد عساكرها شمالا نحو الجزائر، وتحسبا لأي أعمال عنف أو اضطرابات في المناطق الشمالية بدعوى الانفصال التي كان يحرض عليها البعض، سنت السلطة المالية عدة قوانين تعاقب عليها بالسجن حتى لخمس سنوات والنفي من البلاد، كما صرح الرئيس المالي "موديو كايثا" منذ جوان 1959م لما كان يرأس مجلس جمهورية السودان (مالي) حول موضوع محاولات انفصال بعض الأقاليم قائلا: "السودان دولة فتية، والبلاد مقسمة على أربعة مناطق كبرى بشعوب وعقليات مختلفة، وفكرة الدولة لم تشكل بعد، وبدأت تظهر شرارة الجهوية، ولا يمكن إيقاف هذا الخطر وقطعه بسرعة إلا بواسطة تدابير حاسمة، تدابير إستثنائية، كما فعلت معنا فرنسا في فترة سابقة، لذا ستخذ كل الإجراءات ويطبق القانون على كل عمل غير مبرر". (Boilley, 1994, p. 307).

لقد تم خنق كل الأصوات السياسية والجمعيات التي كان ورائها البدو الرحل (طوارق، كنتة) ولم يقدم الاعتماد للجمعية العربية-البربرية من طرف وزارة الداخلية، كما تم ممارسة عدة ضغوطات على الشخصيات التي أبدت آرائها المعارضة وطالبت بوضعية خاصة للشمال، أمثال القاضي "محمد محمود" صاحب عريضة سنة 1958م، واضطر السيد "حبيب الوافي" مؤسس الجمعية العربية-البربرية الاستقرار واللجوء إلى نيامي (النيجر)، كما فضل من جانبه "محمد علي أق الطاهر" رئيس قبيلة "كال إنتصار" البقاء لاجئا سياسيا في المغرب. (Boilley, 1994, pp. 307-308).

هذا وسعت السلطة المالية من جهة أخرى كسب ولاء بعض رؤساء القبائل النافذين، الذين كانت تستعين بهم الإدارة الاستعمارية سابقا في فرض سلطتها، سواء بالإغراء بالمناصب أو تهديدهم بتجريدتهم من كل ممتلكاتهم، كما هو الحال مع رئيس قبائل الكنتة "بادي ولد حموادي" الذي كان تحت يده عديد المرابطين النافذين، وله هو أيضا

نفوذًا وكلمة مسموعة جدا عند الطوارق، وذلك من خلال مساومته بين الانضمام للحزب الديمقراطي (*US-RDA*)، أو سحب منطقة "قبائل الرقايدة" من تحت نفوذه لما أمضى شيخها على عريضة جانفي 1959م، وهو ما استجاب له "بادي ولد حمودي" وأعلن ولائه للحزب في انتخابات جويلية 1959م ودعم الحكومة السودانية. (Boilley, 1994, p. 308)

7- قمع السلطة المالية لانتفاضة طوارق الأداغ:

لقد كان لرحيل الفرنسيين فجأة دون هزيمة أن شكل صدمة قوية في نفسية طوارق كال أداغ في أقصى إقليم الشمال، لأنهم لم يهضموا هذا الرحيل المفاجئ ونقل السلطة بسرعة منهم إلى الماليين الذين لا يعرفون الطوارق ولا هؤلاء يعرفون الماليين، وهو ما أدى لنشوب أحداث سنة 1963م (ثورة طوارق الأداغ) خاصة لما تدخلت السلطة في اختيار خليفة أمينوكال الإيفوغاس بعد وفاة "الطاهر أقي إيلي *ag Illi*" في سنة 1962م، بين ابنه الأكبر "زايد" وأخوه "إنتالا *Intalla*"، حين فضلت هذا الأخير المقرب من الإدارة المالية (يقوم بمصاحبة "باكارا ديالو *Bakara Diallo*" قائد دائرة غاو خلال دورياته في الشمال) عن الأخ الأكبر الذي تقول له الرئاسة وفق العرف، بسبب أنه يشتم حكم السود ويحتقرهم علنا، وهو ما جعل "زايد" وأنصاره يعلنون الحرب على سلطة مالي. (Boilley, 1994, p. 314)

انطلقت ثورة الأداغ عقب حركة قام بها "إيلادي *Elladi*" (ابن الثائر "علا *Alla*" الذي قتل من طرف الفرنسيين سابقا) لما استولى على أسلحة من رجال "القوم" مطلع سنة 1963م، وقاد عمليات سلب ومهاجمة لفرق القوم، مع أن قادة ونبلاء الأداغ انقسموا بين مؤيد ومعارض لها، لكن السلطة المالية عاقبت الجميع بقمع تعسفي مس جميع القبائل باضطهاد وإذلال وتخريب لممتلكاتهم ومصادرة مواشيهم زادت في إفقار أهل هذا الإقليم أكثر، وزادت الضغط عليهم بوضعهم تحت الرقابة العسكرية، وهو ما زاد في حقد الطوارق على الماليين أكثر. (Bourgeot, 1990-2)

ثم قام "زايد أقي الطاهر" -الذي رفضت السلطة المالية توليته منصب الأمنوكال خلفا لأبيه منذ سنة 1962م-، بربط علاقات مع عسكريين فرنسيين كما مع ممثلي جبهة التحرير الجزائرية (FLN)، من أجل التحضير للثورة المفتوحة ضد المالين، حيث كانت هناك مجموعة من طوارق الأداغ نزحت للجنوب الجزائري عقب إعلان استقلال مالي، والتي ستتوالى أكثر بعد أزمة سنة 1963م، (Bellil, 2008, p. 139) لكن زاید فشل في تلقي الدعم (بالسلاح والذخيرة) من قبل العقيد "نيفاجيوني" *Nivaggioni* قائد القطاع الفرعي لدائرة تمنراست، كما فشل لاحقا في كسب دعم ممثلي جبهة التحرير الناشطين سابقا في منطقته غاو *Gao* بعد استقلال الجزائر، لتغير الرهانات السياسية لهذه الدول المستقلة حديثا التي تبنت جميعها التوجه الاشتراكي والعمل المشترك بدعم الوحدة الوطنية وصد مخططات فرنسا وأطماعها في مقدرات الصحراء⁵.

لقد كانت سياسة السلطة المالية في قمع المتمردين قاسية، فلما زار الرئيس "موديو كايثا" منطقة الأداغ خلال شهر نوفمبر من سنة 1963م، صرح أنه لن تكون هناك رحمة إذا أصر المتمرّدون عدم الاستفادة من العفو بوضع السلاح قبل 02 جانفي 1964م قائلا: "إنه لا يجب على المتمردين أن يتبعوا أوهامهم، لأنه لم يعد بالإمكان تحمل أناس فاقدين للوعي يعملون على جلب الاضطرابات في أقصى شمال الجمهورية، لذا هناك فرصة أخيرة تمنح لهؤلاء المتمردين قبل أن يعودوا لممارسة حياتهم بشكل عادي، وهو وضع

5- أُلقت السلطات الجزائرية القبض على "زايد أقي الطاهر" الذي دخل تمنراست وطلب التواصل مع قادة الولاية السابعة سابقا بالتوجه نحو العاصمة، وتم تقديمه للسلطات المالية مكبلا. أنظر للمزيد: Pierre Boilley : «Géopolitique africaine et rébellions touarègues. Approches locales, approches globales (1960-2011)», **L'Année du Maghreb**, N° VII, 2011, pp. 151-162 ; Hélène Claudot-Hawad : «Des États-Nations contre un peuple : le cas des Touaregs», **Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée**, N°44, 1987, pp. 48-63

أسلحتهم قبل يوم 02 جانفي 1964م، والذين صمّوا آذانهم عن هذا النداء، فإنه لا فرصة لهم في النجاة، وجزاؤهم الوحيد هو الإعدام". (Boilley, 1994, p. 343)

لكن ما تم تسجيله على هذه السياسة أن أعمال القمع مست كامل الأهالي فيما بعد، إثر عمليات تقتيل وحشية قام بها النقيب "ديبي سيلاس ديارا *Diby Sillas* *Diarra*"، كان الغرض منها هو إثارة الرعب والهلع في نفوس الأهالي حتى لا تتكرر مثل هذه التمردات لاحقا، وأيضا لسياسة دولة "موديو كايتا" بإنهاء جميع صور المجتمعات الإقطاعية التي مازالت تحتفظ بممارسات العبودية والرق في تنظيمها الاجتماعي، (Bellil, 2008, pp. 89-102) لكن صور وحشية التقتيل (حوالي 1000 قتيل) بقيت راسخة في أذهان طوارق الأداغ على أن الحكومة المالية أرادت إبادتهم، خاصة وأنها أبقتهم لوحدهم تحت طائلة الحكم العسكري لهذا النقيب الذي تولى أيضا زيادة على المهام العسكرية الشؤون الإدارية والسياسية في دائرة كيدال والأداغ⁶، واستمر بهم الحال هكذا حتى إلى غاية سنة 1990م، لذلك سوف تتكرر هذه التمردات مجددا سنوات التسعينات وبداية الألفية الثالثة وتداعياتها مستمرة حتى اليوم. (Caudot-Hawad, 2013, pp. 343-356)

لقد كانت الأعمال الوحشية للجنود الماليين من قتل وتعذيب واضطهاد في المجتمع الطارقي، أن شكل لهؤلاء الأخيرين صدمة نفسية عنيفة، حيث أصبحوا يتمنون عودة الجنود الفرنسيين الذين كانوا يحترمونهم ويقدرهم خاصة في بعض خصوصياتهم من نمط العيش، وما زاد في غيظ وحزن هؤلاء الطوارق على الحكومة المالية، هو تركهم لعبة في أيدي هؤلاء الجنود الذين أصبحوا يتعدون على نساءهم ويذلون كبرائهم، وهو ما لا يقبله الطارقي الذي

6- بعد الانقلاب على الرئيس "موديو كايتا" في 18 نوفمبر 1968م، حاول هذا النقيب قيادة أول إنقلاب على الحكم الجديد للملازم الأول "موسى طراوري" أيضا في أوت 1969م لكنه فشل، وصدر في حقهم تجريدهم من رتبهم مع الأعمال الشاقة في "مالمخ تاودني Taodenni" أين توفي هناك في 22 جوان 1972م. أنظر للمزيد: Boilley P. : Les Touaregs. Op. Cit., p. 346

يكن مكانة رفيعة للمرأة في المجتمع بحكم أن الطوارق ينحدرون من نسل امرأة شريفة تدعى "تينهينان" التي هي أصل كل قبائل الطوارق، لذلك بقي في وجدانهم رفعة المرأة وصون كرامتها مهما يكن من أمر لأن صوتها مسموع جدا في القبيلة، وتُشن الحروب لمجرد بكائها، وتاريخ الصراع الطويل بين قبائل الطوارق (كال أهقار، كال آجر، كال أداغ، كال غرس، كال وي، كال أتارام، كال دينيك، الإيويليمدين، التونغيريغيدش،... إلخ) يسجل العديد من الأحداث الدامية خلال القرن 19م التي تسببت فيها النساء وسلطتهم.

لذلك يبدو أن سياسة السلطة المالية الجديدة حديثة النشأة فشلت في احتواء الأزمة في إقليم الشمال، وذهبت مباشرة للحل العنيف في فرض منطق الدولة الذي يجب أن يخضع ويقر له الجميع، خاصة وأن الرئيس "موديو كايثا" إعتد التوجه الاشتراكي لاقتصاد الدولة الناشئة، الذي يجب أن تشترك فيه الجماهير الشعبية وتتبنى هذه الأفكار وتترسخ فيهم، وجعل الشعب هو المراقب الأول في سير عمل المؤسسات والتنظيمات والهيئات في الدولة. كما اعتمد على التنظيمات الشبابية التي كلها تنضوي داخل حزب "الاتحاد السوداني *US-RDA*" (جمعيات ثقافية، نوادي رياضية، كشافة،... إلخ)، مع أن تطبيق هذه الأفكار الاشتراكية يبدأ إنطلاقا من المدرسة التي أصبح التعليم فيها إجباريا على جميع الأطفال دون استثناء، (Diarrah, 1990, p. 87) وصلت أحيانا إلى انتهاج ممارسات مبالغ فيها في حق سكان الشمال في تطبيق هذه السياسة وصلت حد القتل، كما هو الحال حين تمّ إعدام ثلاث رؤساء قبائل في كيدال في سنة 1967م وهم "بسادا أق عيسى *Bessada ag ghissa*" لأهل تاغليت *kel Taghlit*، و"أباغ أق المواق *Ebbag ag El Mouacq*" من تاغات ملت *Taghat Mellet*، و"حمزة أق القاسم *Hamzata*" من كال تيلايت *Kel Telabit*، وذلك بحجة أنهم تأخروا في إرسال أولادهم إلى المدرسة. (Boilley, 1994, p. 153)

كل هذه الممارسات المتعمدة في كثير من المرات، زادت في إيمان سكان الشمال من طوارق الأداغ وعرب الكنتة أنه لا خلاص لهم من هذا الوضع إلا بالابتعاد عن حكم

السود والانفصال عنهم، سواء بطريق السلم أو بشن الحرب ونيل حقوقهم، وفي أضعف الحلول القيام بالهجرة لدول الجوار، كما حدث في عديد هجراتهم التي توالى منذ سنة 1963م نحو الجزائر أو ليبيا أو موريتانيا. ليجدوا أنفسهم من جديد رهينة لمزايدات ومساومات هذه الدول، وفي مخططات وأطماع الدول الكبرى على خيرات ومقدرات إقليمهم الغني بالثروات الطبيعية والمعدنية وموقعه الاستراتيجي دون شك. لتزيد في تعميق الأزمة بتدويل القضية والتركيز عليها إعلاميا أكثر، والترويج لمصطلح "الأمة الطارقية" وفق المصطلح الطارقي "تموست نايماجيغن *temust-n-Imajeghen*" المعبرة منفية ومضطهدة، وهي من وراء ذلك ترمي لمس وحدة دول الجوار أيضا.

لذلك لم يكن بمقدور رجال السياسة الأفارقة أن يتساهلوا أو يقفوا وقفة المتفرج أو يدعموا فكرة انفصال جزء مهم من أجزاء دولهم الوطنية، التي ورثت قنابل موقوتة من الفترة الاستعمارية والتي كانت أيضا عاملا مباشرا للتخلف أو سببا من أسباب مشاكل البناء الوطني في كثير من الدول الإفريقية، لذلك كانت ترى هذه الدول المستقلة حديثا أن وجود "أمة طارقية" يتعارض مع تكوين "الدولة الأمة" حسب النمط الأوروبي المتعددة الأعراق، كما سعت للمحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار والتمسك بها كما هي. لكن مع زيادة الظلم والتهميش ونقص التنمية في أوساط قبائل الطوارق لعقود من الزمن بعد استقلال هذه الدول، كان من الطبيعي أن تستغله بعض الحركات السياسية العسكرية وتستثمر فيه، ليكون الصدام عنيفا بنزعة أفكار ما قبل الفترة الاستعمارية.

ومن جهة أخرى لم يعد أصحاب هذا الطرح يقبلون نفي هويتهم وتعتمد إخفائها وراء مفهوم جامع يتمثل في "الأمة *Nation*"، بالمعنى الغربي للمصطلح كصمام يحدد الاختلاف الثقافي (المقبول أو لا) لدولة عن أخرى، هذا المفهوم الذي يختلف معناه بين دول الشمال (المغرب) ودول الجنوب (الساحل والصحراء)، حيث محددات الأمة في بلاد المغرب تنطلق من "الوطن، اللغة، الدين"، والتي تتضمن في داخلها المحدد الأساسي والحصري "العربي-الإسلامي" كعامل تعريف ثابت يضمن الوحدة الوطنية، وبالتالي عدم قبول أي

تعريف آخر ورفض المطلب اللغوي، في حين تُعرّف الدولة في دول الساحل والصحراء على أنها "متعددة الإثنيات" وبالتالي تقبل الاختلاف اللغوي في نصوصها، ولا تشكل اللغة قضية ورهان للكفاح الأساسي رغم عدم تساوي لغة الإدارة (الفرنسية) من بين اللغات المسماة وطنية (المتعددة بتعدد الإثنيات)، ويتم التركيز هنا على عامل "الوحدة الترابية (الإقليم)، ومؤسسات الدولة" كمحدد لضمان "الوحدة الوطنية" ومعيّار وحدة الأمة. لذلك كانت مطالب الطوارق فيها (الإيماجاغن) سياسية وإقليمية (إنفصالية) وبالتالي اعتبرت غير وطنية. (Dahbia Abrous, 1999, p. 109)

خاتمة:

إن مشكلة البناء الوطني تعاني منها عديد الدول الإفريقية وليست مالي لوحدها، خاصة وأنها حديثة التجربة السياسية في تكوين الدولة، عقب عقود طويلة من الاستعمار الفرنسي المظلم الذي كرس فكرة القبيلة والعشيرة في عديد مستعمراته، والذي يقف وراءها إلى اليوم كوسيلة ضغط على الحكام الأفارقة إذا ما فكروا الابتعاد عن ضمان مصالح فرنسا في دولهم، لذا يتوقف الأمر على دهاء رجال السياسة في مالي أو غيرها من الدول الإفريقية في تفكيك جميع الأزمات واحتواء جميع مكونات المجتمع بالحوار الصريح، ودعم التنمية الاقتصادية في الأقاليم الفقيرة خاصة، والتي كثيرا ما تكون محرك هذه الأزمات، إضافة لمشاركة الجميع في صنع سياسة وحكم البلاد، دون أن ننسى أهم عامل في بناء وتشديد الأمم والذي يتمثل في رفع المستوى التعليمي والثقافي لأفراد المجتمع الذي يتساوى فيه الجميع.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- Abrous Dahbia, Hélène Claudot-Hawad. (1999). Imazighen du nord au sud: des ripostes différentes à une même négation. A.N.N., T. 38, pp. 92-113.
- 2- Bellil, Rachid. (2008). *Mutation Touarègues (Kel Ahaggar et Kel Adagh)*. Alger: CNRPAH.
- 3- Boilley, Piére. (1994). *Les Touaregs Kel Adagh*. Paris: Karthala.
- 4- Boilley Pierre: «Géopolitique africaine et rébellions touarègues. Approches locales, approches globales (1960-2011)», L'Année du Maghreb, N° VII, 2011, pp. 151-162
- 5- Bourgeot André, Guillaume Henri : «Identité touarègue : de l'aristocratie à la révolution ». Études rurales, N°120, 1990, pp. 129-162
- 6- Bourgeot, A. (1990-2, septembre). Quadrillages et pâturages : des Touaregs sacrifiés. Journal des Anthropologues (40-41), pp. 135-146.
- 7- Camara, Seydou. (2003). Une grande figure de l'histoire du Mali : Modibo Keita, 1915-1977. Mande Studies, 5, pp. 9-27.
- 8- Claudot-Hawad Hélène. (1987) «Des États-Nations contre un peuple : le cas des Touaregs», Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°44, pp. 48-63
- 9- Caudot-Hawad, H. (2013). La "question touarègue": quels enjeux? In Galy Michel: *La Guerre au Mali*, Comprendre la crise au Sahel et au Sahara : enjeux et zones d'ombre, Ed. La Découverte, Paris, pp. 125-147.
- 10- Clauzel, Jean. (1989). *Administrateur de la France d'Outre-Mer*. Marseille: Jeanne Laffitte et Avignon.
- 11- Delafosse, Maurice. (1912). *Haut-Sénégal-Niger* (Vol. T. 2). Paris: Emile Larose.

- 12- Diarra, Cheick Oumar. (1990). *Le Mali de Modibo Keita*. Paris: L'Harmattan.
- 13- Fuglestad, Finn. (1983). *A History of Niger 1850-1960*. Great Britain: Combridge University Press.
- 14- Jézéquel, Jean-Hervé. (2005). Les Enseignants comme élite politique en AOF (1930-1945). *Cahiers d'Etude Africaines* (178), pp. 519--543.
- 15- Lange, M.-F. (1999). Insoumission civile et défaillance étatique : les contradictions du processus démocratique malien. *Revue Autrepart* (10), pp. 117-134.
- 16- Laperrine, Niéger. G. (1905). Une tournée dans le sud de l'annexe du Tidikelt. *B.C.A.F./Renseignements Coloniaux* (2), pp. 37-63.
- 17- Lecocq, B. (2003). From colonization to Keita comparing pre-and post-independence regimes (1946-1968). *Mande Studies* , 5, pp. 29-47.
- 18- Meynier O. (Général) :«Manifeste pour la Revue générale d'action Africaine EURAFRIQUE», *EurAfrique*, N°1, avril 1951, pp. 6-12
- 19- Nabal N. : «Rappel», *EurAfrique*, N°32, avril 1963, pp. 3-8
- 20- abal A. : “L'Association des Amis du Sahara” , *Le Saharien*, N° 37, 1964, pp. 1-3
- 21- Nicolas, F. (1950). *Tamesna : les Iwelleméden de l'Est ou Touareg Kel Dinnik*. Paris: Imprimerie National.
- 22- Niéger, G. (1968). L'affaire du puit de Timiaouine. *Le Saharien* (50), pp. 3-8.
- 23- Salifou, A. (1973). les Français, Fihroun et les Kounta 1902-1916. *Journal de la société des Africanistes* , T. XLIII (F2).